اقتصاد

فوق الطاولة

إجازة إنتاجية

علي محمود هاشم

يجدر بالحكومة أن تشعر بالغبطة لاحتجاج رئيس اتحاد الحرفيين على حصر التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة، بالتصديرية!

فما ساقه الرجل من خيبة جرّها منع الإقراض عن المجسدين الحقيقيين لشعارات «إعادة العجلة» و«إحلال المستوردات» بخبراتهم التي تمثل واحدة من الميزات النسبية القليلة المتبقية لاقتصادنا اليوم، يعني –أقله– أن ثمة زبائن محتملين للنسخة الأخيرة من نواظم التمويل المصرفي!

على عكس الحرفيين، تناهت خلال الأسابيع الأخيرة جمل قصيرة متململة، دأبت إدارات المصارف على إطلاقها حول سيولتها المتحولة باطراد إلى عبء على أرباحها، وسط احتجاجات مكبوتة على تعليمات الإقراض الجديدة تعكس حالة من عدم اليقين حيال قدرتها على اجتذاب زبائن.. لربما قد يبرّد ذلك تلك المرارة التي أصابت زعيم الحرفيين بأن لا استهداف شخصياً له ولرفاقه، فالحرمان من القروض تم استبطانه في تعليمات منحها الطاردة للجميع! بعيداً عن ملل أحاديث المشروعات الصغيرة التي تلقت كل ما تحتاج إليه من شعارات خلال العامين الماضيين، فقد لا يكون لتعليمات الإقراض الجديدة من زبائن سواها، إذ، وتبعاً لظروفهم الموضوعية وخبراتهم المتراكمة، فالحرفيون الذين يجسدون احتياجاتنا من القيمة المضافة، وقربهم من الأولويات المحلية لزوم منتجاتهم، وقدرتهم الفائقة على امتصاص البطالة، هم وحدهم من يستطيع التكيّف مع أسعار الفائدة المرتفعة راهناً، أما الآخرون، من ذوي المنشآت الكبيرة العاملة، فعلى الأرجح لا يحتاجون إلى قروض، لا بل حتى من يقف التمويل حائلاً دون معاودة إنتاجهم أو تطويره، فلن يستجروا قروضاً عند هذه الفائدة التي تكفي لانقطاع الآمال بأي قدرة على إنتاج سلع تنافسية!

والحال كذلك، تصبح القروض المحتملة غير ذات معنى للمنتجين الحاليين، ولا يمكن الوصول إليها لجهة الساعين إلى معاودة إنتاجهم.. كل هذا، ولم نتعرض بعد لما يمكن لـ «مؤسسة ضمان القروض» التي دخل حديثها مؤخراً جيله الرابع، أن تكرسه من زيادة في كلفة القرض!

المصرف المركزي، المعني الأول بتعليمات الإقراض، وبمنعكساتها، محشور اليوم في سياسته النقدية عند العتبات الأعلى للفائدة وسعر للدولار منعاً لانعكاسهما المؤكد على تنشيط الاستهلاك، ما يضطره لمكوث قسري عن مساندة المستهلكين والمنتجين في مواجهة ما يعترضهم من آلام عطفاً على تراكبية أزمته: فجذب السيولة يتطلب الإبقاء على سعر الفائدة عند مستوياتها، وذلك يمنع تدفق الإقراض الموجه للإنتاج والتصدير ويجمد التشغيل الضروري لإضافة مستهلكين جدد عبر زيادة كتلة الدخول، وإن شدَّ وحصل الاقتراض، فبكلفة تضخمية داخلية تتجاوز الـ ٢٠ بالمئة للسلع التي تُنتج، وتنافسية خارجية معدومة، ما يتطلب بدوره دفق جرعة متجددة من دعم «النقل والجمارك والمؤونة..» لتمكين الطلب من المنتجات داخلاً وخارجاً، ودورة جديدة من شراء التضخم حفاظاً على الليرة خارج منطقة الخطر!

الحكومة ليست هنا، فهي تشعر بالرضى التام عن أدائها في ملف الإنتاج وآليات تمويله، فذهب بعضها مؤخراً إلى تمجيد مبادرتها الإقراضية، وآخرون تغنوا بوصول صادراتنا إلى ٩٠ دولة، وغيرهم ضاعفوا –من عندياتهم– عدد حاوياتنا التصديرية. أمرها هذا الأشبه بذوي «بيت فستق» وفق المثل الحلبي، بات يتخذ منحى استفزازياً، ويثير الرغبة باستفزازها عبر مطالبتها بالإعلان عن بيانات الميزان التجاري، كلغة لا يفهم الاقتصاد سواها!

لن تتأخر الأسواق عن إعادة صدى رفضها نواظم الإقراض الجديدة كما سبق أن فعلت مع «التشغيلي» وغيره.. وعقب انتهاء هذه «الإجازة» التي منحتها الحكومة لـ «عجلات» الإنتاج المتوقفة، فستدرك حاجتها إلى ترقية جديدة؟!.. وإلى ذلك الحين، سيتحتم عليها الإجابة فوراً عن السؤال الكاشف: كم قرضاً تتوقع استجراره وفق تعليماتها الإقراضية الأخيرة؟

---

١٤٤ خفيراً وصف ضابط نقلوا إلى «الترفيق»

١٠٠ مليون ليرة حصيلة «الخزينة» أسبوعياً من مصالحات قضايا التهريب في الجمارك

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» أنه تم نقل نحو ١٤٤ صف ضابط وخفيراً إلى عمل الترفيق لدعم جهاز الترفيق كون الجمارك هي الجهة الوحيدة التي يحق لها القيام بعمل الترفيق بالنسبة للمواد المستوردة، وخاصة مادة الدخان، وأنه تم التأكيد على هذا الموضوع من الجهات الوصائية، مبيناً أن رفد جهاز الترفيق بهذا العدد يأتي لضمان سلامة المستوردات وإيصالها إلى وجهتها من مستودعات ومنشآت صناعية وتجارية وغيرها على أن يكون العاملون في هذا الجهاز لديهم الخبرة والدراية بطبيعة هذا العمل وتنفيذ المهام الموكلة إليهم من دون حدوث أي تجاوزات أو مخالفات.

وبيّن المصدر أن حجم التسويات والمصالحة على المهربات والمواد المخالفة يكون بنسبة عالية للقضايا البسيطة والمتوسطة القيمة، بينما تنخفض نسبة المصالحة لدى القضايا الكبيرة التي عادة ما يعترض صاحب القضية على قيمة الغرامات المترتبة بناءً على المصالحة على القضية ويفضل الذهاب للقضاء، مشيراً إلى أن مصالحات الجمارك تدخل أسبوعيا نحو ١٠٠ مليون ليرة واردات للخزينة العامة بشكل متوسط.

وأشار إلى أن تلك المصالحات تتم وفق الأنظمة المعمول بها في القانون الناظم لعمل الجمارك مع التقيد على التعامل مع المواد المخالفة والمهربة حسب طبيعة ومخالفة كل مادة حيث تستدعي بعض المخالفات إتلاف المادة وخاصة في المواد الغذائية بناءً على نتائج التحاليل من المخابر المختصة، بينما يمكن الإفراج عن بعض المواد المهربة في حال المصالحة عليها في حال طابقت المواصفات القياسية المعتمدة محلياً وبينت نتائج تحليلها سلامة المادة وصلاحيتها للاستهلاك بالنسبة للمواد الغذائية، وأن عمليات الإتلاف تتم بموجب محاضر وعبر تشكيل لجان خاصة تشرف على تنفيذ عمليات الإتلاف، بينما يتم عرض بعض المصادرات للمزاد العلني وبيعها وفق القانون.

ويأتي حجم المصالحات التي تحدث عنها المصدر في نفس السياق الذي تحدث عنه تقرير صدر مؤخرا في الجمارك بين أن نسبة ٩٥ بالمئة من القضايا التي نظمتها مديرية مكافحة التهريب تمت المصالحة والتسوية عليها وأن مرد ذلك يعود لتقديم أدلة دامغة عن المخالفات في تلك القضايا، وهو ما يدفع أصحاب القضايا للتوجه نحو المصالحة، وعدم التوجه نحو القضاء لقناعتهم بعدم الاستفادة بسبب ثبوت المخالفات المنظمة وأن أهم القضايا التي تم ضبطها وتنظيمها تعود لتهريب قطع التبديل والمواد الأولية والأدوية والألبسة والأحذية، بينما احتلت قضايا تزوير الوثائق المساحة الأوسع وجاءت في صدارة قضايا مكافحة التهريب.

مدير كهرباء ريف دمشق: التقنين هذا الشتاء لن يكون أكثر من ساعتين متتاليتين في «القطعة الواحدة»!

قصي المحمد

كشف مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن تعميم الحكومة لعدد من وزارات الدولة للتنسيق مع الكهرباء من أجل ضبط ظاهرة التخلف عن دفع الذمم المالية المترتبة على المشتركين وللقضاء على ظاهرة «السرقات» والاستجرار غير المشروع، وبناءً على ذلك قامت وزارة الكهرباء بمخاطبة وزارات منها الأوقاف والإدارة المحلية والتربية للتعاون من خلال مؤسساتها الدينية والمحلية والتربوية لما في هذا الموضوع من دعم جيد للاقتصاد الوطني.

بدوره أكد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى لـ«الوطن» قيام الشركة بتوجيه كتب رسمية لمديريات الأوقاف والتربية في المحافظة، لنشر ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة وتوعية المواطنين حول ضرورة تبرئة الذمم المالية المترتبة عليهم من خلال المساجد والكنائس والمدارس والمنظمات الشعبية الأكثر التحاماً مع المواطن. موضحاً أن هذا الإجراء جاء نتيجة الحملة التي قامت بها الوزارة مؤخراً لمكافحة ظاهرة السرقات والتعديات على الشبكة والتخلف عن دفع الفواتير المالية.

وأشار إلى أنه تم مؤخراً إجراء جولة موسعة لمنطقة عرطوز ومناطق السكن العشوائي وتم تنظيم ضبوط كثيرة، بالإضافة إلى ملاحظة حالات تعكس واقعاً مريراً في بعض مناطق المخالفات.

وبالنسبة لواقع كهرباء الريف حالياً، أعلن حدى عن ارتفاع تدريجي وشبه يومي بالحمولات على الشبكة، موضحاً أنه منذ ١٥ يوماً زادت أكثر من ٣٠ بالمئة تقريباً، مؤكداً أنه رغم ذلك كان هناك انخفاض واضح بالنسبة لمؤشر الأعطال الواقعة على الشبكة مقارنة بالعام الماضي والتي تكاد تكون معدومة في عدد منها.

وأشار حدى إلى أن نسبة التحضيرات للشتاء وصلت إلى ٧٠ بالمئة حالياً في معظم مناطق الريف التي تم إعادة تأهيلها، لافتاً إلى أنه يوجد أكثر من ٤٠٠ ألف عداد حالياً خارج الخدمة في مناطق الغوطة الشرقية من مجمل عدادات المحافظة والتي تزيد على مليون عداد و٥٤ مركز تحويل مبيناً أن محافظة ريف دمشق تأتي بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشتركين بعد حلب.

مشدداً على أن التقنين هذا الشتاء لن يكون أكثر من ساعتين متتاليتين في «القطعة الواحدة»، منوهاً أنه من الممكن أن تزيد ولكن في فترات زمنية مختلفة حسب الحمولات على الشبكة، مستثنياً في ذلك حالات الانقطاع التي تحصل نتيجة عطل فني.

وعن المخالفات في المناطق الصناعية بين حدى أن الاستهلاك مضبوط نوعاً ما لوجود العدادات داخل محطات تحويل الشركة وبالإضافة إلى اللجان المتابعة المكلفة بالمتابعة، وفيما يخص عمل الشركة حالياً بين أنه تم توقيع عقد بقيمة ١٧٨ مليون ل.س لتأهيل الشبكة الكهربائية في منطقة الدروشة، إضافة إلى توجيه بإجراء تقييم الواقع لمناطق بسيمة وعين الخضرة والمرحلة التي تليها لعين الفيجة، وهناك عدة عقود أخرى يتم العمل عليها لاستبدال العدادات التقليدية إلى إلكترونية في مناطق الريف ونقل العدادات القديمة إلى خارج العقار.

معلناً عن دعم كبير من وزارة النفط لتوريد محطات التوليد بكميات جديدة من الغاز لتشغيل عنفات جديدة لتغطية كميات الاستهلاك الزائد نتيجة البرد.

نصّابون على التأمين.. محام يستخدم ضبط حادث واحد ويطالب بتعويضات من شركتين وشخص تزحلق في الحمام فحرر ضبط حادث سيارة

نائب رئيس مجلس إدارة الوطنية للتأمين لـ«الوطن»: ضبط ٧٠ بالمئة من التلاعب بالحوادث في الشركة وأعلنا الجهوزية الكاملة لمرحلة الإعمار

الوطن

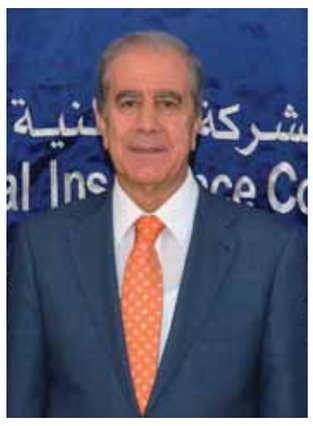

أكد نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السورية الوطنية للتأمين محمد رستم ضبط نحو ٧٠ بالمئة من حالات التلاعب بالحوادث التي تتعرض لها الشركة، حيث تمت مؤخراً تسوية ٩٧٤٠ حادثاً بشكل ودّي وقضائي، عن الأعوام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧، مبيناً وجود عدد ليس هيناً من حالات التلاعب من محامين وأشخاص مؤمنين من أجل تحصيل مبالغ من غير وجه حق من الشركة، وهذا الحال لا يقتصر على الشركة فقط بل ينسحب على سوق التأمين بشكل عام.

ومن حالات التلاعب أشار إلى عمليات نصب يقوم بها محامون من خلال استغلال الحوادث بتغيير السيارة التي تعرضت حقيقة للحادث وإدخال سيارة أخرى مؤمن عليها لدى الشركة دون أن تتأذى، ويكون لها علاقة بالحادث، والمطالبة بتأمين يصل إلى ٢ مليون ليرة، وقد تم ضبط هكذا حوادث، وفي حالة تم فيها كشف تلاعب المحامي وعملية التزوير التي نفذها، ليقوم باستخدام ضبط الحادث نفسه وتغيير السيارة المتضررة المؤمن عليها لدى شركة أخرى، وحصل بالفعل على مبلغ نحو ٢ مليون ليرة تعويضات، عن غير وجه حق.

ومن الحوادث الأخرى التي يتم التلاعب بمجريات الأحداث، ذكر وجود حالة شخص تضرر جسدياً جراء تزحلقه في الحمام، في حين تم تقديم ضبط بأنه تعرض لحادث سيارة وطالب الشركة بمبلغ التعويض، وحادث آخر لطفلة أصيبت في فسحة المنزل السماوية وتضررت أثناء اللعب، فتقدم أهلها بمطالبة لدى الشركة من أجل التعويض جراء تعرضها لحادث بسيارة خالها في الفسحة السماوية «أرض ديار» التي يستحيل دخول سيارة إليها، وحادث آخر لشخص سقط أرضاً من السطح وهو يصلح صحن «الستلايت» فتقدم بضبط ومطالبة على أنه تعرض لحادث سيارة، وطفل بترت يده في حصادة تقدم أهله بمطالبة على أنه تعرض لحادث سير.. وغيرها الكثير من الحوادث الوهمية التي تتم بالاتفاق أحياناً مع محامين من أجل سحب أي مبالغ يقدرون عليها من شركات التأمين، لذا تم التنسيق في الشركة مع نحو ٧٠ محامياً في مختلف المحافظات السورية من أجل التحقق من الضبوط التي تحرر جراء الحوادث، لضبط أكبر نسبة ممكنة من الحوادث، والتي تقلصت اليوم في الشركة إلى نحو ٣٠ بالمئة مما كانت عليه سابقاً، بالتعاون مع الجهات المختصة في العديد من المحافظات، مشيراً إلى أن الشركة قررت نشر إعلانات في جميع المحاكم في البلد بأنهم جاهزون للبت في الحوادث ودفع التعويضات فوراً وبأسرع وقت ممكن.

وأشار رستم إلى أن الشركة عقدت مؤتمرها السنوي يوم الجمعة ٢٠١٧/١١/١٧ في طرطوس، حيث نوقشت العديد من القضايا المتعلقة بتفعيل عمل الشركة في كافة المحافظات السورية، وهي الشركة ذات الحصة الأكبر من مبيعات سوق التأمين الخاص، وتؤكد ذلك بيانات هيئة الإشراف على التأمين الأخيرة «خلال ٩ أشهر من ٢٠١٧»، وتم اقتراح تخصيص «يوم تأميني» في كل محافظة، لمتابعة تفعيل العمل والبت في الحوادث وتسهيل وتسريع البت في القضايا ودفع التعويضات مباشرة لمن يستحقها دون أي تأخير.

وناقش المؤتمر الذي شارك به أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الدوائر ومدراء الأفرع ومحامو وموظفو الشركة في المحافظات أعمال الفروع وآليات تطويرها وكيفية إعادة تفعيل دور التسويق فيها، وتقرر وضع الشركة بفروعها في جميع المحافظات السورية بحالة الجهوزية الكاملة لمرحلة البناء والاعمار التي باتت على الأبواب بفضل انتصارات الجيش العربي السوري في الميدان.

يذكر أن حجم أعمال الشركة السورية الوطنية للتأمين بلغ نحو ٤.١ مليارات ليرة سورية خلال تسعة أشهر من ٢٠١٧ لتحظى بذلك بنسبة نحو ١٩ بالمئة من حجم أعمال السوق الخاص، وهي الأولى في جميع أنواع التأمين، وقد أسست في العام ٢٠٠٦ برأسمال مدفوع بالكامل وقدره ٨٥٠ مليون ليرة بما يعادل ١٧ مليون دولار أميركي في حينه.

شكوى من مئة عضو في الاتحاد التعاوني لطرطوس والوزير لـ«الوطن»: لجنة لمتابعة الموضوع

صالح حميدي

رفع أعضاء في مؤتمر الاتحاد التعاوني السكني في محافظة طرطوس كتاباً بصيغة الشكوى لوزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) لعدم محاسبة المكتب التنفيذي للتعاون السكني في المحافظة.

وأشار أكثر من مئة عضو شارك في الشكوى إلى امتناع أعضاء المكتب التنفيذي بالاتحاد التعاوني السكني في طرطوس عن تنفيذ مضمون قرار وزارة الأشغال العامة رقم ٢٤٥٤ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١٢ المتضمن التكليف بعرض تصرفات هذا المكتب الطارئ بمهمة حجب الثقة من عدمها عنه وعن مجلس الاتحاد، ولفتوا إلى تأخر وزارة الأشغال العامة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق أعضاء هذا المكتب المرتكبين للعديد من المخالفات القانونية حيث تبلغت الوزارة اتخاذ إجراءات حجب الثقة وفقاً للقرار وذلك استناداً إلى نص الفقرة ج من المادة ٦٢ من المرسوم التشريعي ٩٩ لعام ٢٠١١ والفقرة ج من المادة ٢٥ من الأنظمة الموحدة لجهات قطاع التعاون السكني الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٧٨ للعام ٢٠٠٨.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الوزير حسين عرنوس تشكيل لجنة برئاسة معاون الوزير المختص للنظر في ملابسات الموضوع الذي رفعه أعضاء مجلس اتحاد التعاون السكني في طرطوس وإشكالاته والتدقيق بكل ما أثير في فرع الاتحاد للوقوف على الإجراءات المطلوبة، منوهاً بأن الوزارة تتابع هذه القضية، وبأن اللجنة ملتزمة بإعداد تقرير مفصل عن مجلس الاتحاد وإشكالاته وتوفير جميع المعطيات حوله لعرضه اليوم (الأربعاء).

وبالعودة إلى الشكوى فإن أبرز المخالفات المرتكبة بحسب أعضاء المؤتمر تتمثل في امتناعهم عن توزيع الأراضي المخصصة للجمعيات التعاونية السكنية من مجلس مدينة طرطوس والتي خصصت بعد جهود مضاعفة من القيادات الإدارية والسياسية والتعاونية في المحافظة وبعد مرور حوالي ٢٠ عاماً من الانتظار على الرغم من وجود لجنة مشكلة من المكتب التنفيذي منذ ٢٠١٧/٤/١٩ لهذه الغاية وبرئاسة أحد أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي والتي لم تعقد أي جلسة حتى تاريخه (الشكوى) ما تسبب بخسائر جمة وقعت على كاهل الجمعيات نتيجة عدم هذا التوزيع بسبب الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء، إضافة إلى امتناعهم عن تنفيذ تعليمات وقرارات الوزارة.

وأمل أعضاء المؤتمر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الجمعيات وأعضائها التعاونيين والتي أصبحت مهددة بوجود هذا المكتب التنفيذي للاتحاد التعاون السكني وعلى اعتبار أن أعضاء المؤتمر التعاوني السكني يمثلون السلطة العليا في هذا القطاع ومسؤولين عن هذه الحقوق مسؤولية مباشرة وخاصة أن مشاريع هذه الجمعيات هي أعمال منفذة بأموال خاصة مدفوعة من أعضاء هذه الجمعيات فقط بقصد تأمين المساكن اللازمة لهم وفق القوانين والأنظمة وليس غيرها من توجيهات وتعليمات شفهية.

ودعوا إلى السعي لتنفيذ الإجراءات المذكورة آنفاً انسجاماً مع أحكام المادة ٢٨ من المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١ والمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من الأنظمة الموحدة لجهات قطاع التعاون السكني الصادر بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٧٨ لعام ٢٠٠٨. وتنص هذه الأحكام بمجملها على قانونية دعوة المؤتمر لاجتماع طارئ بناء على طلب أكثرية أعضاء المؤتمر ودعوة مؤتمر الاتحاد التعاوني السكني لاجتماع طارئ لبحث النظر في تصرفات المكتب التنفيذي وبمهمة حجب الثقة من عدمها عن أعضائه الخمسة الذين لا يزالون يمارسون عملهم دون غيرهم من المكتب والمجلس وانتخاب بديل منهم حال حجب هذه الثقة عنهم من المؤتمر الطارئ مباشرة ومن ثم ترميم المكتب التنفيذي بأعضاء جدد من هذا المكتب وفق الأصول وانتخاب لجنة رقابية تعاونية بطرطوس آملين رفع الجور عن الجمعيات التعاونية السكنية بطرطوس والتي عانت ما عانت من ممارسات هذا المكتب.

ACTION AGAINST HUNGER

أعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتوريد, تركيب, وفحص مضخات غاطسة, ولوحات تحكم وكابلات كهربائية بقياسات واستطاعات مختلفة, لصالح مديرية اموارد المائية والآبار في محافظة الحسكة.

منظمة مكافحة الجوع *(AAH)*, منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافة الجوع *(AAH)*, للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضحة ادناه من الساعة 09:00 صباحا وحتى الساعة 03:00 عصراً, ابتداءً من 20 تشرين الثاني 2017 ولغاية 10 كانون الأول 2017, للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية, بناء. 2937, الشعلان, دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:
العنوان: شارع علي ابن ابي طالب, رقم 22, أرضي, الحسكة, الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 0096352372149.
فاكس: 0096352372159.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	14 كانون الأول 2017، عند الساعة 03:00
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.05 % من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING SUMBERSIBLE PUMPS, CONTROL PANELS, ELECTRIC CABLE DIFFERENT CAPACITIES, WELL PIPES AND ACCESSORIES FOR DIRECTORATE OF WATER REROURCES WATER WELLS IN AL HASSAKEH GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from November 20st till December 10th ,2017 to the following address:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org or to:

Tender Committee contact in Al Hassakeh:
Address: Ali Ibn Ali Taleb St. number 22 G.F. Al Hassakeh City, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 52 372 149
Fax: +963 52 372 159
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	December 14th, 2017, at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.